Distribution: Limited
Original: English

GC 25/INF.2

9 January 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة الخامسة والعشرون

روما، 19–20 فبراير/شباط 2002

مساهمة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: التقرير المرحلي لعام 2001

ألف – المقدمة

1 – تهدف هذه الوثيقة إلى تزويد مجلس المحافظين بعرض عام سنوي عما أحرز من تقدم على طريق تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على وجه العموم، ووضع مساهمة الصندوق في هذه المبادرة حتى نوفمبر/تشرين الثاني عام 2001 على وجه الخصوص.

ثانيا – التقدم في تنفيذ مبادرة الديون

2 – **الحالات القطرية** – حتى 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2001، كان هناك 23 بلدا[1] أصبحت تستحق تخفيف ديونها بمقتضى المبادرة. وقد وصلت بوليفيا وموزمبيق[2] وأوغندا إلى نقط الإنجاز بمقتضى المبادرة المعززة، بينما وصلت بوركينا فاسو وغيانا ومالي إلى نقاط الإنجاز بمقتضى المبادرة الأصلية. وهناك ستة بلدان أخرى (بنين، وبوركينا فاسو، وغيانا، ومالي، والسنغال، وجمهورية تنزانيا المتحدة) ينتظر أن تصل إلى نقاط الإنجاز بمقتضى المبادرة المعززة بنهاية عام 2001 أو بعد ذلك بقليل. وقد حصلت هذه البلدان الثلاثة والعشرون التي وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار في إطار المبادرة المعززة على التزامات إجمالية بمبلغ 34 مليار دولار أمريكي من تخفيف أعباء خدمة الدين

[1] بالإضافة إلى ذلك، أعلن أن كوت ديفوار تستحق تخفيف ديونها بمقتضى إطار مبادرة الديون الأصلية، ولكن نقطة الإنجاز تأجلت.

[2] ربما، وإن لم يتأكد ذلك بعد، بسبب مشكلات طفيفة في تسوية الدين في مرحلة اتخاذ القرار، فإن إعادة النظر في نقطة الإنجاز لتحليل قدرة موزمبيق على تحمل ديونها سيتطلب تعديلا بسيطا في المعامل المشترك لتخفيض الدين، وبالتالي في المعامل المشترك اللازم لتخفيف الدين. وإذا تأكد ذلك، فإن هذا الموضوع سيطرح على المجلس التنفيذي للنظر فيه في دورة تالية.

Document # 226214
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الاضافية.

(بمـــا في ذلك أكثر من 2.5 مليار دولار أمريكي من مؤسسات متعددة الأطراف). وستنخفض ديونها الإجمالية الحالية من 54 مليار دولار أمريكي إلى 21 مليار بصافي القيمة الحالية، بعد التطبيق الكامل لعمليات التخفيف التقليدية وعمليات التخفـــيف بمقتضـــى مـــبادرة الديون، بالإضافة إلى تخفيف ديونها من جانب الجهات المقرضة الثنائية بخلاف مبادرة الديـــون. وبشكل عام، فإن التخفيف بمقتضى مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سيخفض مدفوعات خدمة الدين مـــن 26% مـــن إيـــرادات الحكومة قبل تخفيف الديون، إلى أقل من 10% بحلول عام 2005، وبالتالي تصبح أقل من المتوسط الحالي في البلدان النامية. ومع انخفاض المدفوعات المتوقعة لخدمة الدين، ينتظر أن يزيد متوسط الالتزامات بالإنفاق الاجتماعي من أجل الحد من الفقر بأكثر من 50% في الفترة الواقعة بين عامي 1999 و2002.

الجدول 1 – البلدان الفقيرة الاثنين والأربعون المثقلة بالديون

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار بمقتضى المبادرة المعززة (23)	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار (15)	حالات قطرية يمكنها الاستمرار
بنين، بوركينا فاصو، الكاميرون تشاد، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، غيانا، هندوراس، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، نـــيكاراغوا، النيجر، رواندا، السنغال، ساوتومي وبرينشيبي، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا **بلدان وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار ونقاط الإنجاز:** بوليفيا وموزمبيق وأوغندا	بورونـــدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جمهوريـــة الكونغـــو الديمقراطـــية، الكونغو، كوت ديفـــوار، إثيوبـــيان غانـــا، لاوس، ليبيريا، ميانمار، سيراليون، الصومال، السودان، توغو	أنغـــولا، كينيا، فيتنام، اليمن

3 – وتـــبذل الآن جهـــود كبيرة لتوصيل البلدان الخمسة عشر المتبقية إلى نقطة اتخاذ القرار بأسرع ما تسمح به الظروف. والمتوقع أن تصل إثيوبيا وغانا وسيراليون إلى هذه النقطة خلال الشهور القادمة.

4 – ومع ذلك، فإن عشرة بلدان تقريبا من تلك البلدان المتبقية، إما خرجت لتوها من نزاعات مسلحة و/ أو تواجه مشكلات كبيرة في متأخراتها. وسعيا وراء ضمان عدم تأخير نقاط اتخاذ القرار في البلدان المعنية مـــرة أخـــرى بعد أن حققـــت ظروف نقطة اتخـــاذ القرار، ينتظر دعوة المؤسسات الماليـــة الدوليـــة لمعالجة مسائل المتأخرات بطريقة نشـــطة وخلاقـــــة، ربمـــا بمـــا يتمشى مـــع مجموعة ترتيبات تسوية المتأخرات التي طبقت في حالـــة غينيا بيساو (الوثـــيقـــة EB 2000/71/R.12 الملخصة في الملحق الثاني). وفي مقدمة الحالات القطرية التي قد تعرض على المجلس التنفـــيذي للـــنظر، ربما في أبريل/ نيسان 2002، جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، وكلاهما عليها متأخرات كبـــيرة. وتجـــري الآن مناقشات حول تسوية الديون، وتحليل قدرة البلدين على تحمل ديونهما، وقدرتهما على تصفية المتأخرات، في الوقت الذي يتابع فيه الصندوق سياسته الرامية إلى التصفية التامة للمتأخرات.

5 – **التقديرات الأخيرة للتكاليف الإجمالية لمبادرة الديون** – كما كان متوقعا في بداية مبادرة ديون البلدان الفقيرة المـــثقلة بالديون، فإن التكاليف الإجمالية تواصل ارتفاعها بمرور الوقت، ويرجع ذلك أساسا إلى: النهوض بدقة أساليب تســـوية الديون، والبيئة الاقتصادية الجديدة، وتطور أسعار الفائدة وبالتالي معدلات الخصم، والتطورات التي حدثت في إطار سياسات مبادرة الديون نفسه (انظر الملحق الأول).

6 – وكمـــا يتبيـــن من الجدول 2، فإن أغلب التقديرات الأخيرة للتكاليف الإجمالية قد زادت عن التقديرات السابقة للأسباب التالية:

(أ) إضافة جزر القمر إلى قائمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ليصبح مجموع هذه البلدان الآن 42 بلدا، كما اختارت غانا أن تستفيد من تخفيف ديونها بمقتضى هذه المبادرة؛

(ب) شهد عدد من البلدان زيادة احتياجاته من تخفيف الديون، في ضوء التحليلات الحديثة لقدرته على تحمل الديون؛

(جـــ) الحاجة الآن إلى إظهار التكاليف في الحالات القطرية الجديدة بصافي القيمة الحالية لعام 2000 لا بصافي القيمة الحالية لعام 1999.

الجدول 2 – التكاليف الإجمالية لمبادرة الديون
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	التقديرات السابقة لعام 1999 بصافي القيمة الحالية – 23 بلدا	التقديرات المعدلة بصافية القيمة الحالية لعام 1999 – 34 بلدا(أ)	التقديرات المعدلة لعام 2000 بصافي القيمة الحالية 34 بلدا(أ)	النسبة المئوية للتكاليف الكلية
التكالـــيف الإجمالـــية، (بدون ليبيريا والصومال والسودان)	**29.3**	**31.3**	**33.2**	**100**
الجهات المقرضة الثنائية والتجارية	**15.1**	**16.1**	**17.1**	**51**
الجهات المقرضة متعددة الأطراف	**14.2**	**15.2**	**16.1**	**49**
التكالـــيف الإجمالـــية بما في ذلك ليبيريا والصومال والسودان	**37.3**	**39.2**	**41.6**	**125**

(أ) بما في ذلك جزر القمر وغانا

المصدر: تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

7 – ينبغي التركيز على النقطتين التاليتين:

(أ) سياسة استعراض تحليلات القدرة على تحمل الديون عند نقطة الإنجاز – مع احتمال الحاجة التي تترتب علـــى ذلـــك بـــرفع التزامات نقطة اتخاذ القرار لتخفيف الديون لتوصيلها إلى نسبة 150% بين الديون والصـــادرات بصافي القيمة الحالية – يحتمل أن تؤدي إلى زيادة جديدة في التكاليف، وعلى الأخص في ضوء الوضع الاقتصادي العالمي الحالي. ويقوم موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الآن بتقدير تأثـــير التـــباطؤ الاقتصادي العالمي على الاقتصاد، وبالأخص على أداء صادرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(ب) تأخـــير العديـــد من البلدان في الوصول إلى نقاط الإنجاز سيؤدي إلى زيادة جديدة في إجمالي التكاليف الاسمية لمبادرة الديون بالنسبة للمؤسسات التي لا تعطي إعفاءات مؤقتة.

8 – **الـــتطورات في مجال السياسات** – مع تقدم تنفيذ مبادرة الديون، بدأ العاملون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وضع مبادئ توجيهية تنفيذية. وفي هذا الإطار، نسترعي نظر مجلس المحافظين إلى تطورين جديدين: خيار رفع نقطة الإنجاز، وإيجاد طريقة لتقدير التخفيف الإسمي للديون بصافي القيمة الحالية.

(أ) **رفـــع نقطـــة الإنجاز لتخفيف الديون** – إن إطار السياسات للمبادرة المعززة يتيح للمجتمع الدولي خيارا للتفكـــير فيه، في الظروف الاستثنائية، لمزيد من تخفيف الديون عند نقطة الإنجاز، فوق التخفيف الملتزم بـــه عند نقطة اتخاذ القرار. واستجابة لطلب المجلسين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قام العاملون في هاتين الجهتين بوضع مبادئ توجيهية فنية لتنفيذ هذا الإجراء. فبالنسبة للبلدان التي عليها ديـــون فعلية عند نقطة الإنجاز تزيد بكثير عن الأهداف التي تحددها المبادرة للقدرة على تحمل الديون، ســـتجرى عملـــية تقديـــر شـــاملة لظروف البلد الاقتصادية لمعرفة ما إذا كان قد حدث تغير جذري في الظروف الاقتصادية لهذا البلد، وما إذا كان هذا التغير يرجع بوضوح إلى تطورات خارجية. فإذا اتضح أن الـــبلد – بـــناء علـــى هذا التقدير – يستحق تخفيفا إضافيا في ديونه، فإن مبلغ هذا التخفيف سيتحدد باســـتخدام معـــيار حدود تحمل الدين المقررة بالفعل في المبادرة المعززة (نسبة الديون إلى الصادرات بصـــافي القيمة الحالية 150% أو 250% من الإيرادات المالية). وسينفذ التخفيف الجديد في الديون بدون أي شـــروط، بمجـــرد تلقـــي تأكيدات مالية مرضية من الجهات المقرضة. والمؤكد هنا أن استخدام هذا الإجراء سيكون استثنائيا للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ التوجيهية التنفيذية تؤكد أهمية مواصلة الالـــتزام بالسياسات الاقتصادية السليمة، بما في ذلك الإدارة الحريصة للديون، والاستجابة المناسبة في مجـــال السياســـات من جانب حكومات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لأي تطورات خارجية غير متوقعة تؤثر على درجة تحملها للدين الخارجي.

وبالنسبة لهذه المبادئ التوجيهية التنفيذية، فإن الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى أعربت عن معارضتها لإدخال أي عمليات اقتراض جديدة أثناء الفترة المؤقتة في عمليات إعادة التقدير هذه (أي بعد تـــاريخ انـــتهاء الدين المستحق). فهناك شعور بأن ذلك قد يتسبب في: إدخال خطر معنوي (الاقتراض الانتهازي)، وتثبيط المؤسسات المالية الدولية عن تقديم موارد إضافية بشروط ميسرة أثناء الفترة المؤقتة كمـــا تدعو المبادرة بهدف مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تنفيذ استراتيجياتها لتخفيف الفقر، ويـــؤدي أيضا إلى أن تساند المؤسسات المالية الأخرى شروطا جديدة لتخفيف الديون، لأن صندوق النقد الدولـــي والبنك الدولي سيقدمان قروضا إضافية كبيرة أثناء الفترة المؤقتة (اعتمادات دعم النمو للحد من الفقـــر، والقروض الائتمانية للحد من الفقر). كما أن ذلك سوف يزيد من تكاليف مبادرة الديون، ويشكل بالتالي ضغطا على الموارد المحدودة المتاحة حاليا لهذه المبادرة، مالم يتوافر لها تمويل خارجي إضافي.

(ب) **تخفيف الديون الاسمى بصافي القيمة الحالية** – مع بدء البلدان في الإعلان عن رغبتها في الاستفادة من تخفـــيف الديـــون الملتزم به، ظهرت الحاجة إلى صياغة مبادئ توجيهية مشتركة لتقييم المبالغ الإسمية

للتخفـيف المعروض بصافي القيمة الحالية. وتلافيا لتحمل المؤسسات المالية الدولية للزيادات في القيمة الإســمية الناجمة عن التأخيرات في تنفيذ تخفيف الديون بسبب تأخير أداء البلدان الفقيرة المعنية المثقلة بالديون، فقد اتفق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ما يلي:

(i) في ظل المبادرة الأصلية، فإن تخفيف الديون المقدم يخصم من تاريخ نقطة الإنجاز في المبادرة الأصلية للبلد المعني، باستخدام معامل خصم في تاريخ القطع؛

(ii) فـــي ظـــل المـــبادرة المعززة، فإن تخفيف الدين المقدم يخصم من تاريخ نقطة اتخاذ القرار في المبادرة المعززة في البلد المعني، باستخدام معامل خصم في تاريخ القطع.

ومعنى هذا أنه بالنسبة لبوليفيا مثلا:

(i) تخفيف الديون المقدمة بمقتضى المبادرة الأصلية (تاريخ القطع نهاية عام 1996) سيخصم في شهر سبتمبر/ أيلول 1998 (نقطة الإنجاز)، باستخدام معدل الخصم في نهاية 1996؛

(ii) تخفـيف الديـــن المقـــدم بمقتضى المبادرة المعززة (تاريخ القطع نهاية 1998) سيخصم من شهر فبراير/ شباط 2000 (نقطة اتخاذ القرار) باستخدام معدل الخصم في نهاية 1998.

9 – **استراتيجيات الحد من الفقر** – إن وثائق استراتيجيات الحد من الفقر هي استراتيجيات قطرية متوسطة الأجل للحـــد من الفقر، وضعت بغرض تمكين البلدان وحكوماتها من أن يحددوا لأنفسهم شروط حصولهم على الاستفادة من مـــبادرة الديـــون (الوثيقة GC 24/INF.4). وهناك ما يقرب من 60 بلدا (من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها) إما لديها وثيقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر أو وثيقة مؤقتة أو أنها تقوم بإعداد مثل هذه الوثيقة. ولاشك أن الأخذ بهذا الأســـلوب الجـــيد يلقى رواجا في بلدان الدخل المنخفض، كما أن ربطه بتيسيرات خط الفقر وتحقيق النمو في صندوق الـــنقد الدولـــي، وبوثائق استراتيجيات خفض الفقر في البنك الدولي، بالإضافة بالطبع إلى ربطه بمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من الواضح أنه يشكل حافزا.

10 – لاشـــك أن عملية وثيقة استراتيجية خفض الفقر تواجه عددا من التحديات، أولها وأهمها، أنه في إطار مبادرة الديـــون، توجـــد حاجة إلى التوازن بين السرعة والجودة. فبشكل عام، فإن الجودة التنفيذية والاستراتيجية لهذه الوثائق يمكن تحسينها إذا أتيح وقت أطول قليلا لإعدادها، وهناك مجال كاف لتعميق عملية المشاركة في صياغة هذه الوثائق.

11 – ومن ثم بدأت تتضح الحقائق التالية:

(أ) لابـــد من إيلاء المزيد من الاهتمام بالدور الحاسم للمجتمع المدني، وضمان وجود طاقات مؤسسية لهذه العوامل الفاعلة، لكي تستطيع الاستمرار في دورها.

(ب) الـــدور الرئيســـي للتنمـــية الزراعـــية في الحد من الفقر لا ينعكس بشكل كاف في الكثير من الوثائق الاستراتيجية لخفض الفقر، وإن كان التقدم الأخير في هذا الموضوع يعتبر مشجعا.

(جـ) إن السياسات، وجدول أعمال التحولات المؤسسية والتنظيمية – ضمانا للترجمة الفعلية للاستثمارات الاستراتيجية ذات الأولوية إلى تخفيض للفقر – لا تنعكس بشكل كاف في وثائق استراتيجية خفض الفقر ولا في شروط نقطة الإنجاز التي حددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(د) تركز وثائق استراتيجية خفض الفقر كثيرا على الأجلين القصير والمتوسط، دون تركيز كاف على التنفيذ في الأجل الطويل.

(هـ) لا تفصل وثائق استراتيجية خفض الفقر بشكل كاف خطط الطوارئ في حالة حدوث نقص فعلي في أداء النمو أو الإيرادات، مما قد يثير مشكلات غير متوقعة وإحداث تعديلات سيئة التخطيط في تنفيذ هذه الوثائق.

(و) هناك حاجة إلى ضمان عدم تأثير آليات المتابعة في مبادرة الديون للقدرة على متابعة جميع أوجه الإنفاق على خفض الفقر والتحسينات التي تحدث في إدارة الإنفاق العام بشكل عام.

(ز) هناك حاجة إلى عمل أكثر تحديدا لمعالجة النقص العام في الأهداف الواقعية والقابلة للقياس لخفض الفقر، التي سترتضي الحكومات مساءلتها عنها.

12 – وفي ظل هذه الحاجة إلى مزيد من التحسين، نشط الصندوق في تنظيم دعمه لنحو 15 عملية لوضع وثائق استراتيجية لخفض الفقر، مع هندسة متفاوتة التركيز على: دعم عمليات المشاركة في تخطيط وتحديث الوثائق الاستراتيجية لخفض الفقر، وتقديم المساعدات للتنفيذ الفعلي لهذه الوثائق ومراقبتها بصورة تشاركية، وتحديد جدول أعمال التنمية الزراعية ومتابعته، ومساعدة الفقراء على تحديد احتياجات من السياسات والتنظيمات وتلبية هذه الاحتياجات، وترسيخ عمليات الوثائق الاستراتيجية لخفض الفقر. وهناك اهتمام بالغ بالمشاركة مع الحكومات (المركزية والمحلية) والعناصر الفاعلة الأخرى في مجال التنمية الريفية (وبالأخص المؤسسات المالية الدولية).

13 – **التحديات القادمة** – تتمثل التحديات الآن في ضمان تحمل الديون لآجال طويلة، وتنفيذ برامج قوية للإصلاح الاقتصادي وخفض الفقر في بلدان نقاط اتخاذ القرار، وهو أمر له أهميته البالغة. كما أن هناك أهمية كبيرة للحكمة في إدارة الديون وتقديم الموارد المالية كمنح أو بشروط تيسيرية للغاية. ويدرس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الآن القضايا المتعلقة بإدارة الديون التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وسيصبح هذا العمل جزءا من اعتبارات مبادرة الديون. وبالنسبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإن هذا التحدي يدعو تحديدا إلى الظهور في تركيبة برامج التنمية الزراعية، بحيث يؤدي في النهاية إلى خفض الفقر، بينما يساهم في نفس الوقت في قدرة البلد على تحمل ديونها.

ثالثا – الحالات القطرية التي اعتمدت في 2001

14 – وافق الصندوق حتى ديسمبر/كانون الأول عام 2000 على المشاركة في 12 حالة قطرية في إطار المبادرتين الأصلية والمعززة للديون. وخلال عام 2001 أقر المجلس التنفيذي مشاركة الصندوق في مبادرة الديون لـ13 حالة

قطـرية جديدة، بما في ذلك حالة تعزيز واحدة في ظل المبادرة الأصلية (غيانا). وترد البيانات التقنية ذات الصلة في الملحق الثالث.

15 - **الكاميرون** - وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1998-1999 إلى 205% ومن ثم، فإن وضع الديون الخارجية للكاميرون غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية الكاميرون لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، مع تركيز متين على التقليل مـن حدة الفقر. وبرز هذا التقدم على وجه الخصوص في ميادين التسيير، والتعليم، والصحة، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/مرض الإيدز.

16 - وتتمـثل الأهـداف الرئيسية للتنمية الريفية في إطار الوثيقة المؤقتة للاستراتيجية القطرية لتخفيف وطأة الفقر بمايلـي: (i) تـنويع وتحويل الصادرات الزراعية والحيوانية والحرجية؛ (ii) إعادة بناء آليات التمويل لخدمة الأنشطة الريفية؛ (iii) توسيع النظام الوطني للأمـن الاجتماعي ليشمل سكان الريف. ويتطلب تحقيق هـذه الغايات مايـلي: (i) زيادة الإنتاج الزراعي والدخول الزراعية لضمان الأمن الغذائي؛ (ii) النهوض بالعوامل البيئية ونظام الحوافز عبر إصـلاح الـنظام الضـريبي وإدارة موارد الأراضي؛ (iii) تحديث الإطار المؤسسي؛ (iv) الإدارة المحسنة والدؤوبة للمـناطق الريفـية؛ (v) تطويـر التمويل والقروض الصغيرة في القطاعين الريفي والزراعي وتطبيق أنظمة حصينة مناسبة.

17 - ولتحقـيق الـرقم المسـتهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي الكاميرون يبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن كـل المقرضـين سـيقدمون خفضـا بنسـبة 26.9% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في نهاية يونيو/حزيران 1999. وقد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون الكاميرون بمقدار 2.2 مليون وحـدة مـن حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 2.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد سنتين).

18 - ستصـل الكامـيرون إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتخذ عددا من التدابير لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتشمل هذه التدابير: (i) الحفاظ على إطار مرضي للاقتصاد الكلي على النحو الذي تدعمه ترتيـبات اعـتماد دعـم الـنمو للحد من الفقر في صندوق النقد الدولي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية في قطاعي التعليم والصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وفي ميادين التسـيير ومكافحة الفساد، وعبر إنشاء وكالات تنظيمية في القطاعات الأساسية؛ (iii) إنجاز وثيقة كاملة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، على أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية واسعة مع المجتمع المدني وبمساندة الشركاء الدوليين (من المنـتظر إنجـاز الوثـيقة فـي نهايـة نوفمبر/تشرين الثاني 2001)، والتنفيذ الفعال على مدى عام واحد على الأقل لاستراتيجية الحد من الفقر؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

19 - **وتلتزم** الكاميرون **حاليا بدقة اتفاقية تسوية متأخراتها** مع الصندوق، وفي 31 يناير/كانون الثاني 2001، كان هناك بعد مبلغ 1.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة تقريبا بحاجة إلى تسوية في إطار الاتفاقية. وسيكون تخفيف الصندوق للديون في إطار المبادرة مرهونا باستمرار امتثال الكاميرون للاتفاقية الفعالة لتسوية المتأخرات.

20 - **تشـــاد** - لـــم تعد حالة الدين الخارجي لتشاد قابلة للاستمرار بعد أن وصلت النسبة بين الديون والصادرات بصـــافي القيمة الحالية إلى 222% في عام 2000، حتى بعد التطبيق الكامل لجميع الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلـــن المجتمع الدولي أن تشاد تنطبق عليها شروط تخفيف الديون بمقتضى الإطار المعزز لمبادرة الديون، اعترافا بما حققته في السنوات الأخيرة من المحافظة على الاقتصاد العام وإدخال إصلاحات هيكلية واجتماعية، وبالخطوات الواثقة التـــي خطـــتها الحكومـــة لمعالجـــة الاضـــطرابات في السياسات التي حدثت في النصف الثاني من عام 2000. وهذه الاضـــطرابات فـــي السياسات، التي أدت إلى تأجيل نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لتشاد، زادت بفعل الانخفاض الحاد في الإنـــتاج الزراعـــي. وقد جاء هذا الانخفاض في أعقاب الأمطار المتقطعة، ليسفر عن مجاعة في البلاد وعن ضرورة معالجة الانفاق الحكومي لحالات طوارئ الأغذية المرتبطة بالمجاعة.

21 - وقـــد لوحـــظ بشـــكل خاص الأداء الطيب في الماضي في إصلاحات الإدارة المالية والتمويل العام (لمعالجة الحاجـــة إلـــى متابعة الإنفاق فيما يتصل بالفقر) وإصلاح الخدمات المدنية، وتقديم حوافز وسياسات تجارية (مع إلغاء أغلـــب الأسعار الجبرية) وخصخصة المؤسسات العامة، وإصلاح القطاع المالي. وبناء على ذلك، كان النمو في الناتج المحلـــي الإجمالـــي مرضـــيا، وتراجع العجز في الحساب الجاري الخارجي، وبدأت عملية إصلاح أوجه الخلل المالي بـــزيادة الإيـــرادات وتقليل المصروفات (في الوقت الذي زاد فيه الإنفاق على القطاعات التي لها أولويتها مثل الصحة والتعلـــيم)، وتم كبح التضخم، وبدأت تشاد تجني أغلب مكاسب التنافسية التي حققتها بسبب تخفيض الفرنك الأفريقي في عـــام 1994. وزادت معـــدلات قيد البنات والأولاد في المدارس الابتدائية، بينما انخفضت معدلات الوفيات بين الأطفال الرضع.

22 - وترد العناصر الرئيسية في استراتيجية تشاد الإنمائية متوسطة الأجل في وثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقـــر. وإلـــى أن تنتهي عملية المسح الوطنية لدخل الأسر ونفقاتها، فسوف تستند الوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقـــر علـــى عملـــية تشاركية واسعة النطاق (مشاورات محلية على نطاق واسع مع مجموعات مراقبة لتحديد الأبعاد الرئيســـية للفقـــر في الريف)، والتي أعرب خلالها فقراء تشاد عن اهتمامهم الخاص بالحصول على الخدمات التعليمية والصحية، والمياه النقية، والقروض الصغيرة، والمعدات الزراعية، والبنية الأساسية للنقل. كما أنهم يواجهون مشكلات في الأمن الغذائي، والإنتاج الحيواني، وتدهور البيئة. وأعرب هؤلاء الفقراء عن قلقهم من الفساد وسوء الإدارة، اللذان يعتـــبران مـــن أهم العقبات التي تعترض الحد من الفقر. ونتيجة لذلك، فقد حددت الوثيقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقـــر أربعة قطاعات لها أولويتها في تخفيف حدة الفقر وتحقيق النمو، وهي: الصحة (مع برنامج قوي لمكافحة مرض الإيدز)، والتعليم، والبنية الأساسية، والتنمية الريفية.

23 - ومـــع وجود 80% من سكان تشاد في المناطق الريفية، يصبح الفقر ظاهرة ريفية أساسا. ويعاني أغلب سكان الـــريف مـــن تكرار حالات المجاعة، وتدهور البيئة الطبيعية بسبب تآكل التربة وتدهور الأراضي، والصدامات العنيفة

بيـــن أصـــحاب الثروة الحيوانية وبين المزارعين. أما أهم عقبة تعترض استئصال الفقر الريفي فهي انخفاض الإنتاجية الزراعية، بسبب عدم فعالية أساليب الزراعة، وعدم كفاءة تسويق المنتجات والمدخلات الزراعية (الأسمدة، والمبيدات، والـــبذور المحســـنة، والمنتجات البيطرية، والأدوات الزراعية)، ومحدودية فرص الدخول إلى الأسواق المالية. ورغم ذلـــك، فـــإن تشـــاد تملك إمكانيات طبيعية هائلة لزيادة الإنتاج الزراعي. وسوف تسعى الحكومة إلى تطوير إمكانياتها الزراعـــية، وقطاعـــي الثروة الحيوانية والخدمات. ولاشك أن النهج القائم على السوق في التنمية الريفية، بما في ذلك إصلاح قطاع القطن، سيرسي أساسا لنمو كبير واسع النطاق خارج قطاع النفط.

24 - وتهـــدف اســـتراتيجية التنمـــية الريفية في تشاد إلى زيادة الإنتاج بصورة مستدامة، مع المحافظة على البيئة وتعزيـــز القدرات المحلية، عن طريق تدعيم منظمات المنتجين والخدمات الريفية (بالقطاع الخاص) وعن طريق تحديد وتنفيذ: استراتيجية للإرشاد الريفي، واستراتيجية قطرية للقروض الصغيرة، واستراتيجية للبيئة المحلية، وبرنامج إنمائي موجـــه نحـــو المجـــتمع المحلي، وتحقيق لا مركزية مسؤوليات الحكومة المركزية تدريجيا ونقلها إلى حكومات محلية منتخبة.

25 - وبعـــد عـــدة سنوات من التأخير، حدث تحسن ملموس في إصلاح قطاع القطن، الذي يتصل بحياة 300 000 أســـرة زراعـــية. فاستكمالا لاقتراح الحكومة بإلغاء مؤسسة القطن، بذلت جهود في أوائل عام 2000 لتمكين مزارعي القطـــن من المساهمة في تشكيل عملية الإصلاح وتنفيذها، وأن يصبحوا المستفيدين الرئيسيين منها، عن طريق تعزيز مـــنظمات المنتجيـــن، وتطبـــيق استراتيجية لإصلاح قطاع القطن، وتنفيذ خطة للتسعير ترتبط بأسعار القطن العالمية، وتشـــكيل لجـــنة لـــتحديد الأسعار تتكون من المزارعين ومؤسسة القطن، وإشراك لجان المزارعين في عمليات توريد الأسمدة والمبيدات لزراعة القطن (التي توزعها مؤسسة القطن) والتخطيط للتسويق الأولي لبذور القطن، وتنظيم منتدى للمزارعين بشأن خصخصة مؤسسة القطن.

26 - وتـــنعكس هذه الأولويات بوضوح في مخصصات القطاع لصندوق مكافحة الفقر في عام 2001، ومخصصاته متوســـطة الأجـــل. فهذا الصندوق يسعى إلى ضمان الاندماج الكامل لمصروفات الحد من الفقر في الميزانية الوطنية الشـــاملة، ومـــتابعة المصروفات المتصلة بالفقر الممولة تحديدا من موارد مبادرة الديون. ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق، وحافظته القطرية، التي تتكون من ثلاثة مشروعات ممولة بقروض، بالإضافة إلى الأنشطة التي يدعمهـــا الصـــندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، وبرنامج التعاون الموسع المشترك بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، كلها تدعم هذه الأولويات لاستراتيجية التنمية الريفية في تشاد.

27 - ولكي تتحقق النسبة المستهدفة بين صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات، وهي 150% كما هو منصوص علـــيه في مبادرة الديون المعززة، فالمنتظر أن تخفض جميع الجهات المقرضة مطالباتها القائمة بالقيمة الحقيقية الحالية بنســـبة 30% حتى نهاية عام 2000. وتبلغ القيمة الإجمالية لتخفيف ديون تشاد من جانب جميع الجهات المقرضة 170 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وسوف تقدم الجهات المقرضة الثنائية والتجارية 36 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية كتخفيض في الديون، مع قيام الجهات المقرضة متعددة الأطراف بتقديم 134 مليون دولار أمريكي بصـــافي القيمة الحالية. وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون تشاد بمبلغ 825

166 1 وحدة من حقوق السحب الخاصة في عام 2000 بصافي القيمة الحالية (1.58 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة مؤقتا بالقيمة الإسمية، على فترة تمتد لست سنوات[1]).

28 - ستصل تشاد إلى نقطة الإنجاز بمقتضى إطار مبادرة الديون المعززة، عندما تتحقق الشروط التالية: (أ) الإلتزام المستمر بالبرنامج المالي والاقتصادي الذي يسانده اعتماد دعم النمو للحد من الفقر في صندوق النقد الدولي؛ (ب) استكمال وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، من خلال عملية تشاركية (تحدد الوثيقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر العملية اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة في الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر بالمشاركة التامة) والدعم الدولي للاستراتيجية، والتقرير السنوي الأول عن تنفيذها؛ (جـ) تنفيذ مجموعة متفق عليها من الإجراءات في إطار استراتيجية الحكومة للحد من الفقر، مع التركيز على الإدارة والتنظيم العام (بما في ذلك تعزيز إدارة الإنفاق العام بهدف تسهيل التعرف على الإنفاق المتعلق بالفقر ومتابعة هذا الإنفاق)، مع وسائل تنبيه معينة تتصل بفرص الحصول على المعدات الزراعية ومصادر المياه؛ (د) تأكيد مشاركة الجهات المقرضة الأخرى في عملية تخفيف الديون

29 - **غامبيا** – وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999 إلى 245% ومن ثم، فإن وضع الديون الخارجية لغامبيا غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية غامبيا لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية والتقليل من حدة الفقر. وبرز هذا التقدم على وجه الخصوص في ميادين نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وكبح التضخم، وخفض العجز المالي، والخصخصة، وإصلاح القطاع المالي، والتسيير، ومكافحة مرض الإيدز، والتعليم الإبتدائي.

30 - وبغية تقليص فجوة الدخول بين المزارعين وبقية الشرائح السكانية، وزيادة مستويات الإنتاج بشكل مستدام، وتوفير قدر من الحماية إزاء الهزات الخارجية، فقد اعتمدت الحكومة أهدافا محددة هي: (i) زيادة الإنتاج الزراعي الإجمالي لتوليد فرص عمالة مجزية في القطاع وتعزيز عائدات التصدير؛ (ii) زيادة الإنتاج المحلي للحبوب للاستعاضة عن الأرز المستورد؛ (iii) تنويع قاعدة الإنتاج للحد من التقلبات في الدخول الأسرية؛ (iv) استدامة الزراعة. وعل الأرجح، فإن ترتيبات تسويق الفول السوداني ستتحسن بعد تسوية النزاع المتعلق. بممتلكات المؤسسة الغامبية للفول السوداني. وستسترد الحكومة مرفقين رئيسيين لتجهيز الفول السوداني، مما يخلق فرصة لإعدادهما للبيع إلى الشركات المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسن توفير خدمات الإرشاد والائتمان سيعود بالنفع، كما هو مفترض، على أنشطة التنمية الريفية، ولاسيما ما يتعلق بالنساء.

31 - ولتحقيق الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي غامبيا يبلغ 67.0 مليون دولار أمريكي، بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن

[1] تأخذ عملية تخفيف الديون التي يقوم بها الصندوق عادة شكل تخفيض في مدفوعات خدمة الدين نصف السنوية بنسبة 100% لكل قرض مستحق، من نقطة الإنجاز وما بعدها (دون إعفاء مؤقت) إلى أن يتم الوصول إلى هدف الإعفاء المقصود، بحسب السياسات والأساليب الأساسية المتفق عليها. ومع ذلك، إذا كانت حالة موارد حساب الأمانة في الصندوق لا تسمح بالتخفيض بنسبة 100% من إعفاء خدمة الدين، يجوز للصندوق (ولو بصورة مؤقتة) تحديد مستوى أقل لمدفوعات خدمة الدين. وسوف يتم تحديد ذلك وفقا لرأيه مع إخطار الجهات المقترضة دوريا. وبالطبع لن تتأثر النسبة المستهدفة بين الديون والتخفيف بصافي القيمة الحالية في حد ذاتها بهذه الإدارة المرنة لطرق تخفيف الديون.

كـل المقرضين سيقدمون خفضا بنسبة 27.2% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقـد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون غامبيا بمقدار 1.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 2.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد خمس سنوات).

32 - ستصـل غامبيا إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الحفاظ على إطـار مرضـي للاقتصاد الكلي على النحو الذي تدعمه "الترتيبات الجارية لاعتماد الحد من الفقر وتحقيق التنمية في صـندوق الـنقد الدولي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية في إدارة الإنفاق العـام، والـرعاية الصحية الأساسية، والتعليم الابتدائي، وتنمية القطاع الخاص؛ (iii) إنجاز وثيقة كاملة لاستراتيجية تخفيف وطأة الفقر، على أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية (من المنتظر إنجاز الوثيقة قبل نهاية عام 2001)، ورفع تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقترضين الآخرين في عملية تخفيف الديون. وسيجري تتبع عملية تخفيف الديون في إطار صندوق خاص لمكافحة الفقر.

33 - **غينيا** – وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999، إلى 219% ومن ثم، فإن وضع الديـون الخارجية لغينيا غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون، وقد أعلن المجتمع الدولـي عن أهلية غينيا لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر. وبرز هذا التقدم على وجـه الخصـوص في ميادين، تحرير الأسعار، والخصخصة، وإصلاح القطاع المالي، وإدارة الإنفاق العام، وإصلاح التجارة ونظام صرف العملات، ومعدلات الانخراط في المدارس الابتدائية، وبرنامج دعم المجتمعات المحلية القروية، وبناء القدرات لصالح برنامج تسليم الخدمات.

34 - وبالإضـافة إلى مبادرات السياسات في قطاعي الصحة والتعليم، فإن الحكومة تهدف أيضا إلى تعزيز برامج التنمـية الريفية وتخفيف وطأة الفقر من خلال ما يلي: (i) تنشيط الإنتاج الزراعي والقدرة الإنتاجية عبر مساندة التنمية الريفـية؛ (ii) تحسـين تسليم الخدمات في المناطق الريفية عبر تفويض المسؤوليات والموارد إلى المؤسسات المحلية والقطـاع الخـاص؛ (iii) تعزيـز التسـيير والقدرة المؤسسية؛ (iv) تحسين برامج الأشغال الحكومية كثيفة العمالة؛ (v) تنفيذ البرامج الائتمانية، ولاسيما من خلال خدمات القروض الصغيرة.

35 - ولتحقـيق الـرقم المسـتهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي غينيا يبلغ 545.0 مليون دولار أمريكي، بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن كـل المقرضين سيقدمون خفضا بنسبة 31.6% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقـد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون غينيا بمقدار 5.1 مليون وحدة من حقـوق السـحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999، (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 6.9 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد ست سنوات).

36 - ستصل غينيا إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المتواصل بالبرنامج المالي والاقتصادي الذي تدعمه الترتيبات الجارية لاعتماد الحد من الفقر وتحقيق التنمية في صندوق النقد الدولي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية في ميادين تنظيم مؤسسات القروض الصغيرة، وتدابير مكافحة الفساد، والتوريد الحكومي، والانخراط في المدارس الابتدائية، ومعدلات التحصين، وتوفير الرعاية الطبية في مرحلة ما قبل الولادة؛ (iii) إنجاز وثيقة كاملة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر عن طريق المشاركة (مع مجموعة شاملة من المؤشرات لرصد التقدم في ميادين الحد من الفقر وبالاستناد إلى مسح لقياس مستويات المعيشة)، وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للإستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقترضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

37 - **غينيا-بيساو** – وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999، إلى 102.9% ومن ثم، فإن وضع الديون الخارجية لغينيا-بيساو غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية غينيا-بيساو لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر. وبفضل تحسين السياسات الاقتصادية وما اتخذ من تدابير للإصلاح الهيكلي منذ عام 1994، فقد تمكنت السلطات من إحراز تقدم في المؤشرات الاقتصادية- الاجتماعية الأساسية (حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي، والانخراط في المدارس الابتدائية، وتغطية حملات التحصين، ومعدل الوفيات في صفوف الأطفال). غير أنه، على الرغم من هذا التقدم الأولي، فإن أوضاع البلاد تظل صعبة، ومانزال معظم المؤشرات دون المتوسط السائد في أفريقيا جنوب الصحراء. ويحول الافتقار إلى بيانات حديثة عن ظاهرة الفقر دون وضع تقدير مفصل لأثر هذه الظاهرة على الأحداث الهامة التي شهدها العقد المنصرم، بما في ذلك الإصلاحات، والاندماج في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا والنزاع الأخير. وقد تبدد التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي والأوضاع الاجتماعية بفعل آثار النزاع المسلح في 1998-1999.

38 - تركز الاستراتيجية الحكومية على النمو السريع والمتواصل مع توزيع المنافع بصورة عادلة سعيا وراء الحد من الفقر. وعلى وجه الخصوص، فإن السلطات تدرك أن هناك الكثير من المجالات غير المستغلة بعد التي يمكن فيها تحقيق نمو كبير. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة المساحة المستغلة حاليا من الأراضي المنزرعة، وذات الخصوبة العالية عادة، لا تتجاوز الثلث تقريبا، وهي تستغل عموما كرقع أسرية صغيرة مزروعة يدويا. كما أن المزايا النسبية غير المستغلة، مثل الفاكهة الاستوائية، توفر فرصا تجارية مهمة. وينتظر أن يسفر التطبيق المزمع لقانون الأراضي وتعديل خطاب سياسة التنمية الزراعية لعام 1977، عن خلق إطار سياسات مناسب لتشجيع التنمية الريفية، وهو ما سيتطلب حشد مساندة واسعة من الجهات المانحة. وفي هذا السياق، فإن الحكومة تعتزم اتخاذ تدابير ترمي إلى ما يلي: (i) معالجة أوجه القصور في القدرات البشرية الناجمة عن الافتقار إلى المهارات ورداءة الوضع الصحي للمزارعين؛ (ii) تيسير الوصول إلى الأصول الإنتاجية المرتبطة بحيازة الأراضي، والتكنولوجيا، والمرافق الأساسية الريفية، وتوافر القروض الائتمانية الزراعية. كما يتطلب الأمر من السلطات تنفيذ تدابير لتفادي التدهور البيئي المرتبط بإزالة الغابات، واستنفاد مصايد الأسماك، وتدهور التربة والشواطئ. وفي الأجلين المتوسط والطويل، فإن الزراعة، بما في

ذلـك قطاعي مصايد الأسماك والغابات، توفر، إلى جانب الأنشطة التجارية الزراعية، فرص نمو جذابة لتحقيق التنوع الذي تشتد الحاجة إليه لقاعدة الإنتاج والتصدير في البلاد، وهو ما يعتبر عنصرا بارزا في الحد من الفقر والهشاشة.

39 - ولتحقيق الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي غينيا-بيساو يبلغ 416.0 مليون دولار أمريكي، بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن كل المقرضين سيقدمون خفضا بنسبة 85.4% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون غينيا-بيساو، بمقدار 3.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999، (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 4.5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد 16 عاما).

40 - ستصل غينيا-بيساو إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المتواصل بالبرنامج المالي والاقتصادي الذي تدعمه الترتيبات الجارية لاعتماد الحد من الفقر وتحقيق التنمية في صندوق النقد الدولي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية في قطاعات التسيير، والتعليم، والصحة، ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ؛ (iii) إتمام عملية التسريح؛ (iv) إنجاز وثيقة كاملة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للإستراتيجية؛ (v) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

41 - وحتى 31 يناير/كانون الثاني 2001، بلغت قيمة المتأخرات على غينيا-بيساو المستحقة للصندوق 000 633 وحدة من حقوق السحب الخاصة. وفي حين أن تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تشير إلى أن قدرة غينيا-بيساو على خدمة ديون المصارف الإنمائية متعددة الأطراف تبلغ نحو 1.5 مليون دولار أمريكي سنويا، فإن هذا البلد ليس مدينا في الوقت الحالي فحسب بما متوسطه 15.0 مليون دولار أمريكي تقريبا لهذه المصارف على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بل إن المبالغ المتراكمة عليه، قد بلغت ما يتراوح بين 22.5 و35.0 مليون دولار أمريكي. وفي عام 1995، بدأ تراكم متأخرات غينيا-بيساو إزاء الصندوق، ووضعت خطة لتسوية المتأخرات في يونيو/حزيران 1996. وبسبب المصاعب التي أشارت إليها التقارير، فقد قامت بعثة للصندوق بزيارة البلاد في أغسطس/آب 2000. وأبلغت البعثة بأن غينيا-بيساو تواجه بالفعل قيودا شديدة على خدمة ديونها. ورغم تلك الصعوبات، فقد تم تسديد جانب كبير (000 300 دولار أمريكي) في إطار خطة تسوية المتأخرات، والتزمت الحكومة بتسديد المبالغ المتبقية حالما تسمح الأوضاع المالية بذلك. وقد عرضت الوثيقة EB 2000/71/R.12، تاريخ المتأخرات والمشكلات التي تواجه البلاد في الالتزام بالمواعيد المضروبة لتسديد المتأخرات للصندوق (ولكل المقرضين الآخرين، باستثناء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بفضل منحة ثنائية)، كما يوضح الملحق الثاني مبادئ السياسات الأساسية التي اعتمدها المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2000، لمعالجة مثل هذه الحالات. وبناء على توصية محددة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن المجلس التنفيذي مدعو إلى ضم المتأخرات بصافي القيمة الحالية لتخفيف الديون وفقا للسياسة التي أقرها المجلس التنفيذي في الدورة الحادية والسبعين في ديسمبر/كانون الأول 2000، (للإطلاع على التفاصيل أنظر الوثيقة EB 2000/71/R.12 والملحق الثاني).

42 - **غـيانا** – وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون إلى 151%، بينما بلغ صافي القيمة الحالية لنسـبة الإيـرادات إلـى الديون 543% في 1998، ومن ثم، فإن وضع الديون الخارجية لغيانا غير محتمل، حتى بعد التطبـيق الكـامل لكـل الآلـيات التقليدية لتخفيف الديون. وكان المجلس التنفيذي، قد اتخذ القرار الأساسي لمشاركة الصـندوق فـي مـبادرة الديون بخصوص غيانا، ضمن الإطار الأصلي، في سبتمبر/أيلول 1998، على أساس الوثيقة EB 98/64/R.14. وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية غيانا لتلقى تخفيف الديون أيضا في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديـرا لمـا أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر.

43 - ولتحقـيق الـرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، وكذلك النسبة المالـية المسـتهدفة وقدرهـا 250%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي غيانا يبلغ 585.0 مليون دولار أمريكي، بصافي القيمة الحالية في ظل المبادرتين الأصلية والمعززة على حد سواء (256.0 مليون دولار أمريكي و329.0 مليون دولار أمريكـي، على التوالي). وبموجب القرار المتخذ، فإن كل المقرضين سيقدمون خفضا بنسبة 63.3% في صافي القـيمة الحالـية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1998. وقد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون غيانا بمقدار 1.5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، لصافي القيمة الحالية لعام 1998، بما في ذلك مبلغ 000 630 وحدة من حقوق السحب الخاصة أقرت في إطار المبادرة الأصلية. ويقدر ذلك بشكل مؤقت بـنحو 1.2 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد ست سنوات، وبالإضافة إلى مقدار 164 607 وحدة من حقوق السحب الخاصة سبقت الموافقة عليه في ظل المبادرة الأصلية.

44 - ستصـل غـيانا إلـى نقطـة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المتواصل بالبرنامج المالي والاقتصادي الذي تدعمـه ترتيبات واعتماد الحـد مـن الفقر وتحقيق التنمية في صندوق الـنقد الدولـي؛ (ii) التنفـيذ المرضـي المتواصـل للإصـلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية؛ (iii) إنجاز وثيقة اسـتراتيجيات تخفـيف وطـأة الفقـر، علـى أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

45 - **مدغشـقر** – وصـل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999 إلى 248% ومن ثم، فإن وضع الديون الخارجية لمدغشقر غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجـتمع الدولـي عن أهلية مدغشقر لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر.

46 - توفـر الزراعة نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي لمدغشقر و40% من صادراتها، كما أن قرابة 75% من السكان يستقون رزقهم من هذا القطاع. ويعيش أربعة أخماس الفقراء في المناطق الريفية. وتتمتع مدغشقر بظروف مواتـية للأنشـطة الزراعية كما أن تكاليف اليد العاملة منخفضة نسبيا. وتشير حسابات تكلفة الموارد المحلية إلى أن الأرز التقليدي والمحسن على حد سواء، وكذلك محصولي الفانيلا والبن النقديين، يمكن أن تتمتع بمزايا تنافسية عالية. غير أن القدرة الإنتاجية الزراعية ظلت راكدة تقريبا طيلة العقود الماضية. وبغية تشجيع استجابة التوريد المنشودة، فإن الحاجـة تدعو إلى التغلب على العوائق الهيكلية المتجددة وعلى رأسها الافتقار إلى المرافق الأساسية القروية، وتدهور

المـوارد، ورداءة عمـل المؤسسـات الريفـية، بما في ذلك نظم حيازات الأراضي والتمويل الريفي وضآلة استخدام التكنولوجيا الجديدة ومن بين العناصر الأساسية لتعزيز الدخول الريفية استصلاح وتحسين المرافق الأساسية بمدغشقر، وتيسـير الحصـول على القروض الائتمانية. وبغية مواجهة هـذه المشكلات، فقـد أعدت الحكومة في يونيو/حزيران 2000 خطة عمل للتنمية الريفية، وهي الخطـة التي ترتكز عليها الوثيقـة المؤقتة لاستراتيجية تخفيف وطـأة الفقر. وتركـز هـذه الخطـة على ما يلي: (i) الإصلاحات المؤسسية والتشريعية؛ (ii) علاقات الشراكة في ميادين التنمية الريفـية؛ (iii) الـنمو المسـتدام فـي الإنتـاج الزراعي؛ (iv) الأمن الغذائي الإقليمي؛ (v) الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الريفية. وبالنسبة للنقطة الأخيرة، فإن تسليم معظم الخدمات الأساسية يستند استنادا حاسما إلى مرافق أساسية بدائية للغاية للنقل الريفي (طرق، عبارات، جسور مشاة) علما بأن هذه المرافق تغدو غير صالحة للاستخدام في غالب الأحيان أثناء موسم الأمطار. وتعمل الحكومة حاليا على وضع سياسة للنقل الريفي من خلال عملية تشاركية. وسترسم هـذه السياسة إطارا مؤسسيا وماليا للطرق الريفية (طرق المقاطعات والوحدات الإدارية)، ورسم استراتيجيات تنشيطية لخدمات النقل الريفي ووسائل النقل الوسيطة، واعتماد خطوط توجيهية لمستويات خدمة الطرق الريفية وانتقاء الأنشطة المناسبة. وستركز الاستراتيجية الجديدة على صيانة الطرق الريفية عبر صندوق صيانة الطرق والتمويل المناسب لهذا الصندوق على أساس مستدام.

47 - ولتحقـيق الـرقم المسـتهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدرة 150%، فإن مجموع التخفـيف من كل مقرضي مدغشقر يبلغ 814.0 مليون دولار أمريكي، بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فـإن كـل المقرضـين سـيقدمون خفضـا بنسـبة 39.5% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسـمبر/كانون الأول 1999. وقد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون مدغشقر بمقدار 6.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999، (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 9.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية عل امتداد ثماني سنوات).

48 - ستصـل مدغشـقر إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المتواصـل بالـبرنامج المالي والاقتصادي الذي تدعمه ترتيبات اعتماد الحد من الفقر وتحقيق التنمية في صندوق النقد الدولـي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية؛ (iii) إنجاز وثيقة لاستراتيجيات تخفـيف وطـأة الفقـر؛ علـى أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

49 - **مـلاوي** – وصـل صـافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999، إلى 267% ومن ثم، فإن وضـع الديون الخارجية لملاوي غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية ملاوي لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر.

50 - هـناك العديـد من العناصر في استراتيجية ملاوي الإنمائية المناصرة للفقراء، غير أن الوصول العادل إلى الأراضـي والائـتمان يعتبر من عناصرها الحاسمة على نحو ما هو موضح في الوثيقة المؤقتة لاستراتيجيات تخفيف وطـأة الفقـر. وتدرس الحكومة أمر إجراء إصلاحات واسعة في سياسات الأراضي لمعالجة أمر الضغوط الديمغرافية

على موارد الأراضي، والافتقار إلى العدالة في قدرات الوصول إلى الأراضي، وعدم ضمان الحيازات، وضعف نظام إدارة الأراضي. وعلى مدى ثلاث سنوات، أجرت اللجنة الرئاسية للأراضي مشاورات واسعة بشأن هذه القضايا، وعلى هذا الأساس أعدت الحكومة مشروع سياسة جديدة للأراضي. كما قامت فعلا بتجهيز خطة عمل استراتيجية لتنفيذ عملية إصلاح سياسات الأراضي وتحديث نظام إدارة الأراضي. وتعني السياسة المقترحة للأراضي بالتحديات الرئيسية المتصلة بضمان الحيازات (لكل نظم الحيازات)، وإدارة الأراضي، ومعاملات سوق الأراضي، والمشاركة المجتمعية، وإدارة الموارد الطبيعية. وعلى وجه الخصوص، فإن السياسة المقترحة للأراضي ستضفي الصفة الرسمية على الحيازة العرفية عبر تحديد كل الأراضي في ملاوي كأراض عرفية تديرها السلطات التقليدية وفقا للأعراف المتبعة، باستثناء الملكيات مطلقة المدة والأراضي الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة للتأكيد المتزايد لحقوق الملكيات الفردية، فإن المخصصات الأسرية ضمن الحيازة العرفية ستحول إلى ملكيات تعرف باسم "المزارع العرفية". وتتماشى سياسة الأراضي هذه مع العملية الجارية لتطبيق اللامركزية حيث أنها تميل بكفة ميزان تسوية قضايا الأراضي بشدة من الحكومة المركزية إلى سلطات الأقسام والسلطات التقليدية. وتزمع الحكومة إتمام مصادقتها على مشروع السياسة الجديدة للأراضي والحصول على مصادقة البرلمان على التشريعات واللوائح ذات الصلة قبل نهاية 2001.

51 - يعتبر الوصول إلى الائتمان، ولاسيما بالنسبة للأسر الريفية الفقيرة، عنصرا بالغ الأهمية في نمو القطاع الريفي. ويتألف نظام القروض الصغيرة في ملاوي من عدد من المبادرات المتفاوتة التي تتراوح من توفير الائتمان إلى مجموعات وظيفية مخصوصة (مثل مزارعي التبغ) إلى مبادرات قروض في مناطق جغرافية محددة. وتتباين أسعار الفائدة والاسترداد تباينا واسعا بدورها. وهناك الآن نحو 20 مؤسسة من مؤسسات القروض الصغيرة في ملاوي توفر الخدمة لما مجموعه نحو 000 550 من الزبائن. وتغطي ثلاثة من هذه المؤسسات أكثر من 90% من هؤلاء الزبائن. وكما تطرح الوثيقة المؤقتة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، فقد وضعت وزارة التجارة سياسة للقروض الصغيرة، بعد عمليات واسعة للمشاورة والاستعراض. وترمي هذه السياسة إلى ترويج الأساليب المثلى في صفوف مؤسسات القروض الصغيرة بغية توسيع تغطية الزبائن، وتنشيط الاستدامة، وتحسين التنسيق، وزيادة القدرة. كما تقترح السياسة هيكلا تنظيميا للقطاع قائما على النظراء وإنشاء نظام للمراقبة قادر على تتبع مقادير القروض، وعدد الزبائن، والمناطق المغطاة في سبيل تحسين تنسيق أنشطة القروض الصغيرة. وينتظر أن تسفر هذه العناصر عن حفز توسيع تغطية القروض الصغيرة، مع ضمان استدامة القطاع في الوقت ذاته.

52 - ولتحقيق الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي ملاوي يبلغ 643.0 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن كل المقرضين سيقدمون خفضا بنسبة 44% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقد وافق المجلس التنفيذي عل مساهمة الصندوق في تخفيف ديون ملاوي بمقدار 8.3 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 12.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد تسع سنوات).

53 - ستصل ملاوي إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المتواصل بالبرنامج المالي والاقتصادي الذي تدعمه الترتيبات الجارية لاعتماد الحد من الفقر وتحقيق التنمية في

صـــندوق النقد الدولي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية؛ (iii) إنجاز وثيقة لاســـتراتيجيات تخفـــيف وطـــأة الفقـــر، على أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

54 - **نـــيكاراغوا** – وصـــل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999 إلى 540% ومن ثم، فإن وضـــع الديـــون الخارجية لنيكاراغوا غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلـــن المجتمع الدولي عن أهلية نيكاراغوا لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية والتقليل من حدة الفقر.

55 - نشـــرت الحكومة مؤخرا وثيقة تقدمت بها كوثيقة مؤقتة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر (استراتيجية معززة لتخفـــيف الفقر). وتحـــدد هذه الوثيقة استراتيجية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه نيكاراغوا. وتستند الوثيقة إلى تحليل سليم لظاهرة الفقر في البلاد، وقـــد أعدت بمشاركة المجتمع المدني. وترتكز الوثيقة على أربعة أسس برنامجية هي: (i) دعم النمو ذي القاعدة العريضة والإصلاحات الهيكلية؛ (ii) زيادة الاستثمارات في رأس المال البشري ورفع مســـتواها، ولاســـيما صنوف الفقراء؛ (iii) تعزيز حماية المجموعات الضعيفة؛ (iv) تعزيز القدرة المؤسسية والتسيير الصـــالح. وهناك أيضا ثلاثة موضوعات متعددة القطاعات تتعلق بالاستدامة البيئية والمساواة الاجتماعية واللامركزية. وتســـعى الحكومـــة فـــي ميدان الحد من الفقر إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحلول عام 2015، وكذلك توسيع شبكات المياه النقية والإصحاح لتغطي أعدادا أكبر بكثير مـــن الســـكان، وخفض معدلات سوء التغذية في صفوف الأطفال، ومعدلات الأمية بما يتماشى مع ظروف نيكاراغوا واحتياجاتها المحددة. وتتوقع السلطات انتهاءها من إعداد وثيقة كاملة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر قريبا، بالتشاور مع الجهات المانحة والمجتمع المدني عبر المجلس الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

56 - ولتحقـــيق الـــرقم المســـتهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفـــيف من كل مقرضي نيكاراغوا يبلغ 3.3 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن كـــل المقرضين سيقدمون خفضا بنسبة 72.2% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون نيكاراغوا بمقدار 6.5 مليون وحدة من حقـــوق الســـحب الخاصـــة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 14.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد 30 سنة).

57 - ستصـــل نـــيكاراغوا إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المســـتمر بالـــبرنامج المالـــي والاقتصادي الذي تدعمه ترتيبات اعتماد الحد من الفقر وتحقيق التنمية في صندوق النقد الدولـــي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية؛ (iii) إنجاز وثيقة لاستراتيجيات تخفـــيف وطـــأة الفقـــر، علـــى أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في تخفيف الديون.

58 - **النـــيجر** – وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999 إلى 322%، ومن ثم فإن وضع الديون الخارجية للنيجر غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية النيجر لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر.

59 - تـــزمع الحكومـــة أن تقصـــر نطاق التدخل العام في القطاع الريفي في توفير المرافق الأساسية، مثل الطرق الريفـــية والوصـــول إلـــى الموارد المائية. كما أنها تعتزم تطبيق اللامركزية على خدمات الإرشاد والبحوث التطبيقية وإعادة هيكلتها في ظل مشاركة المستفيدين. وقد شرعت الحكومة بالفعل في عملية تشاورية مع المزارعين وغيرهم من سكان الريف لإعداد استراتيجية شاملة للتنمية الريفية تركز على ما يلي:

(أ) النهوض بالقدرة الإنتاجية عبر اعتماد تكنولوجيات تتسم بسهولة الاستخدام والكفاءة التكاليفية؛

(ب) تنشيط الصادرات الزراعية والحيوانية (بما في ذلك المحاصيل غير التقليدية)؛

(جـــ) تحسين إدارة المياه، ولاسيما عبر الترويج لنظم الري ذات النطاق الضيق والتكاليف الزهيدة والاستدامة البيئية؛

(د) تحســـين خدمـــات دعم الري من خلال إعادة هيكلة شركة الري الحكومية ونقل نظم الري إلى القطاع الخاص؛

(هـــ) الحـــد من التدخلات الحكومية في أسواق المدخلات الزراعية وتنشيط تسويق القطاع الخاص لمنتجات مثل البذور، والأسمدة، والمبيدات؛

(و) وضع واعتماد استراتيجية للقروض الصغيرة الريفية؛

(ز) المضي قدما في تعزيز الإطار القانوني للتنمية الريفية، بما في ذلك اعتماد قانون للري؛

(ح) استصلاح شبكة الطرق الريفية وتوسيعها.

60 - ولتحقـــيق الـــرقم المســـتهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون والبالغ 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي النيجر يبلغ 521.0 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. بموجب القرار المتخذ فإن كل المقرضين سيقدمون خفضا لنسبة 53.5% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقـــد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون النيجر بمقدار 6.3 مليون وحدة من حقوق الســـحب الخاصـــة بصـــافي القيمة الحالية لعام 1999 (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 9.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد 11 سنة).

61 - ستصـــل النـــيجر إلـــى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المســـتمر بالبرنامـــج المالي والاقتصادي الذي تدعمـــه ترتيبات اعتماد الحـــد مـــن الفقر وتحقيق التنمية في صندوق الـــنقد الدولـــي؛ (ii) التنفـــيذ المرضـــي المتواصـــل للإصـــلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية؛ (iii) إنجاز وثيقة

لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، على أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

62 - وفي 31 يناير/كانون الثاني 2001، بلغت متأخرات النيجر المستحقة للصندوق 503 127 وحدة من حقوق السحب الخاصة. وبالنظر إلى ما بذلته البلاد من جهود للالتزام بالمواعيد المضروبة للتسديد للصندوق وتكرر مشكلة تراكم المتأخرات أيضا إزاء المقرضين الآخرين، وبناء على توصية محددة من البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، فقد وافق المجلس التنفيذي إلى ضم المتأخرات بصافي القيمة الحالية لتخفيف الديون وفقا للسياسة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة الحادية والسبعين في ديسمبر/كانون الأول 2000 (للاطلاع على التفاصيل انظر الوثيقة EB 2000/71/R.12 والملحق الثاني).

63 - **رواندا** – وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999 إلى 634%، ومن ثم، فإن وضع الديون الخارجية لرواندا غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية رواندا لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر.

64 - بالنظر إلى تركز الفقر في المناطق الريفية، فإن تنمية القطاع الزراعي تعتبر عنصرا حاسما في تخفيف وطأة الفقر في رواندا في الأجل المتوسط. وبالنظر إلى شح موارد الأراضي، فإن تعزيز الإنتاجية الزراعية هو شرط لا غنى عنه لزيادة الدخول الريفية والحد من الفقر. وتسعى الاستراتيجية الحكومية إزاء الزراعة إلى زيادة الإنتاجية عبر تعميق التوجه نحو الأسواق في القطاع، مع تكثيف استخدام المدخلات، وتنويع الإنتاج الزراعي وتخصصه. وفي إطار الاستراتيجية، فإن التدابير الأساسية ترمي إلى استصلاح المرافق الإنتاجية الأساسية، بما في ذلك مرافق تجهيز البن والشاي، وإعادة بناء نظام الخدمات الإرشادية والبحوث الزراعية؛ وتحرير أسواق الأراضي، واليد العاملة، والمدخلات والمنتجات الزراعية؛ وتنشيط التخصص الإقليمي في الإنتاج؛ ومساندة اتحادات مجموعات المزارعين كأطراف شريكة في توليد ونشر التكنولوجيات وفي تحسين نظم توزيع المدخلات وتسويق المخرجات. ومن بين التحديات البارزة التي تواجهها الزراعة المستندة إلى الأسواق في رواندا وضع قانون للأراضي يكفل أمن حيازات الأراضي وإقامة نظام فعال للقروض الائتمانية الصغيرة والريفية، ويتيح تطور أسواق الأراضي.

65 - وستسهم تنمية الصادرات الزراعية في الحد من الاعتماد على المعونات. وبمقدور قطاعي البن والشاي الإسهام إسهاما هائلا في تخفيف وطأة الفقر وتعزيز الصادرات في الأجل المتوسط. وتمضي عملية تخفيض مرافق تجهيز وتسويق الشاي والبن قدما، ويجري اعتماد التشريعات الرامية إلى تفكيك الوكالات الحكومية التسويقية والتنظيمية والاستعاضة عنها بهيئات إنمائية تعتمد على الصناعة، وسيساعد تحرير التسويق وتصدير الشاي والبن وخصخصة وحدات التجهيز في اجتذاب الاستثمارات الخاصة الضرورية لاستغلال قدرات هذين القطاعين على الوجه الأكمل. وستواصل الحكومة، عبر الوكالة الرواندية لتنشيط الاستثمارات، ترويج المحاصيل البديلة عالية القيمة في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة.

66 - ولتحقيق الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي رواندا يبلغ 452.0 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن كل المقرضين سيقدمون خفضا بنسبة 71.3% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون رواندا بمقدار 8.5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 15.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد 20 سنة).

67 - ستصل رواندا إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الاداء المرضي المستمر لبرامج الإصلاحات التي تدعمها المؤسسة الدولية للتنمية في صندوق النقد الدولي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية؛ (iii) إنجاز وثيقة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، على أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

68 - **ساوتومي وبرنشيبي** – وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999 إلى 861% ومن ثم، فإن وضع الديون الخارجية لساوتومي وبرنشيبي غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية ساوتومي وبرنشيبي لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر.

69 - ترمي الاستراتيجية الحكومية للتنمية الريفية إلى تحقيق أربع غايات رئيسية هي: (i) تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف؛ (ii) زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه؛ (iii) تطوير الإنتاج الغذائي للاستهلاك المحلي؛ (iv) ترويج صون الموارد الطبيعية وإدارتها الرشيدة. وفي ميدان التنويع الزراعي، فإن الحكومة ستعزز جهودها لمساعدة المزارعين من خلال المساهمة في توفير الظروف المناسبة لإدخال محاصيل جديدة مثل الفلفل الأسود، وجوز الهند، ونخيل الزيوت، والنباتات العطرية، والمحاصيل الغذائية، والفاكهة. وفيما يتعلق بقطاع البن، تنفذ البحوث لتحديد ما يتمتع به من إمكانيات للتنمية في المستقبل، وسيجري تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية عبر تحسين ظروف التسويق والنقل وتنمية قدرات تخزين المنتجات وتعبئتها، وهو ما سيخلق الظروف الضرورية لتدفق تصديري كبير للمنتجات المحصولية يستهدف خصيصا أسواقا لرواندا وليبرفيل. وتتزايد التأكيدات القائلة بأن الافتقار إلى القروض الائتمانية الريفية هو عقبة من العقبات البارزة، كما أن انخفاض معدلات السداد يقلل كثيرا من أهمية المنظمات الريفية للادخار والإقراض. غير أن من المفترض أن يسفر تحسن دخول المزارعين وتحديث القطاع الزراعي إلى زيادة الطلب على الائتمان. وتبدي الحكومة حاليا اهتمامها بهذه المسألة.

70 - أسفر التحول من المزارع الضخمة الحكومية، إلى الإنتاج المعتمد على أصحاب الحيازات الصغيرة وعلى بضعة مشروعات زراعية متوسطة الحجم إلى خلق حاجة إلى الخدمات المناسبة للبحوث والإرشاد. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة تعتمد كثيرا على المشروعات الرئيسية الجارية التي تمولها الجهات المانحة في توفير الدعم الزراعي على

شكل مدخلات، ومواد، وخدمات إرشادية، ومرافق ائتمانية لنحو 300 6 من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين استفادوا من تدابير توزيع الأراضي. وقد اقترحت الحكومة خلق وكالة توريد واحدة في ظل إدارة خاصة.

71 - وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية، فإن الحكومة ستشجع التنمية المستندة إلى تربية المجترات الصغيرة، والدواجن، والخنازير وتطوير تربية الأبقار الموجهة نحو إنتاج اللحوم. وستسعى الحكومة إلى تشجيع استحداث خدمات بيطرية خاصة. وسينصب الاهتمام في إدارة الموارد السمكية على ميدانيين رئيسيين هما: (i) تحسين التحكم بإمكانيات مصايد الأسماك؛ (ii) مراقبة المصايد الصناعية، ولاسيما في ضوء اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 1999 وتستغرق ثلاثة أعوام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تعتزم تنشيط تنمية المصايد الحرفية عبر تعزيز قدرات الإنتاج في صفوف الصيادين والمنظمات المهنية، واستحداث منتجات سمكية، وترويج إنشاء المصارف التعاونية للادخار والإقراض للصيادين والتجار. وفي ميدان صون الغابات، فإن الحكومة ستنفذ جردا للموارد الخشبية المتوافرة، وستحد من المناطق المزمع فتحها أمام الاستغلال الحرجي، وستدخل آلية متابعة (رقع تخضع للمراقبة وتدابير لزيادة عدد الأشجار والغابات)، وبرامج دعم خاصة وعامة لاستحداث المشاتل وإعادة زراعة الغطاء النباتي توفيرا للظل. كما يجري حاليا التشجيع على إقامة غابات ثانوية باستخدام أنواع مناسبة لإنتاج الأخشاب الجيدة.

72 - ولتحقيق الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي ساوتومي وبرنشيبي يبلغ 97.0 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن كل المقرضين سيقدمون خفضا لنسبة 83% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون ساوتومي وبرنشيبي بمقدار 2.0 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 4.4 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد 29 سنة).

73 - ستصل ساوتومي وبرنشيبي إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المستمر بالبرنامج المالي والاقتصادي الذي تدعمه الترتيبات الجارية لاعتماد الحد من الفقر وتحقيق التنمية في صندوق النقد الدولي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للإصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية؛ (iii) إنجاز وثيقة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، على أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في تخفيف الديون.

74 - **زامبيا** – وصل صافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون في 1999 إلى 401%، ومن ثم فإن وضع الديون الخارجية لزامبيا غير محتمل، حتى بعد التطبيق الكامل لكل الآليات التقليدية لتخفيف الديون. وقد أعلن المجتمع الدولي عن أهلية زامبيا لتلقي تخفيف الديون في ظل الإطار المعزز للمبادرة تقديرا لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ برنامج شامل من برامج الاقتصاد الكلي، وإصلاحات هيكلية واجتماعية، والتقليل من حدة الفقر.

75 - ولتحقيق الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الصادرات إلى الديون وقدره 150%، فإن مجموع التخفيف من كل مقرضي زامبيا يبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبموجب القرار المتخذ، فإن كل

المقرضين سيقدمون خفضا لنسبة 62.6% في صافي القيمة الحالية لمطالباتهم التي كانت قائمة في ديسمبر/كانون الأول 1999. وقد وافق المجلس التنفيذي على مساهمة الصندوق في تخفيف ديون زامبيا بمقدار 13.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية لعام 1999 (ما يقدر بشكل مؤقت بنحو 23.5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الاسمية على امتداد 16 سنة).

76 - ستصل زامبيا إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة حالما تتم تلبية الشروط التالية: (i) الالتزام المستمر بالبرنامج المالي والاقتصادي الذي تدعمه الترتيبات الجارية لاعتماد الحد من الفقر وتحقيق التنمية في صندوق النقد الدولي؛ (ii) التنفيذ المرضي المتواصل للاصلاحات الأساسية الهيكلية والاجتماعية؛ ((iii) إنجاز وثيقة لاستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر، على أن يتم وضعها عبر عملية تشاورية وإعداد تقرير التنفيذ السنوي الأول للاستراتيجية؛ (iv) تأكيد مشاركة المقرضين الآخرين في عملية تخفيف الديون.

رابعا - التكاليف التقديرية التي يتحملها الصندوق وتمويلها

77 - بعد ما أصدره المجلس التنفيذي من موافقات على تخفيف الديون، فقد التزم الصندوق بتخفيف ديون 24 بلدا، بمبلغ يصل في مجموعه بصافي القيمة الحالية إلى ما يقرب من 137 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (176 مليون دولار أمريكي) (أنظر الملحق الثالث). وبافتراض تحقيق ظروف نقطة الإنجاز بسرعة وبشكل مسبق لتخفيف الديون (100% إعفاء من خدمة الديون اعتبارا من نقطة الإنجاز فما بعد إلى أن يتحقق الهدف، دون تخفيف مؤقت)، وسوف يصل ذلك إلى 207 ملايين وحدة من حقوق السحب الخاصة بالقيمة الإسمية (266 مليون دولار أمريكي) على امتداد فترات متفاوتة، بحسب كل بلد، تتراوح بين 2-30 سنة.

78 - وتأتي الموارد اللازمة لتمويل التزامات الصندوق بتخفيف الديون من موارد داخلية (تكون متاحة للالتزامات بخلاف ذلك) ومن مساهمات إجبارية من حكومة هولندا (26.6 مليون جلدر هولندي، أو 15 مليون دولار أمريكي تقريبا على أساس أسعار الصرف السابقة). أما حكومة ألمانيا فقد خصصت 15 مليون مارك ألماني (7 ملايين دولار أمريكي من مساهماتها في حساب الأمانة لمبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي للديون المستحقة للصندوق، على أن يصرف هذا المبلغ خلال ثلاث سنوات. وتجري الآن مشاورات مشجعة مع الجهات المانحة الأخرى لحساب الأمانة الذي يديره البنك الدولي بهدف استكشاف طرق منصفة أكثر اتساعا لحصول الصندوق على هذه الأموال، وتطبيق مثل هذه الطرق.

الملحق الأول

بارامترات إطار السياسات للمبادرة المعززة

1 - تعميق التخفيف من الديون:

- بخفض الرقم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الديون إلى الصادرات من 200-250% إلى 150%؛
- بخفـــض الرقـــم المستهدف لصافي القيمة الحالية لنسبة الديون إلى الايرادات المالية من 280% إلى 250 %، بخفض حدود التأهيل من 40% إلى 30% من نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن 20 % إلى 15% لنسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- بحســـاب تخفـــيف الديون بالاستناد إلى البيانات الفعلية عن نقطة القرار، لا على التوقعات المتصلة بنقطة الإنجاز.

2 - تسريع التخفيف من الديون:

- بتوفير تخفيف مؤقت بين نقطتي القرار والإنجاز؛
- باعتماد نقاط الإنجاز العائمة، التي تتيح للبلدان ذات الأداء الطيب بلوغ نقطة الإنجاز بسرعة؛
- بتركيز تسليم التخفيف من الديون على المراحل الأولى، رهنا بظروف خدمة الديون المستحقة للمقرضين.

3 - تعزيز الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر:

- من خلال اشتراط توفير وثيقة استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر
- باتخاذ القرارات بناء على الوثائق المؤقتة لاستراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر، بغية الاسراع بالحصول علـــى التخفـــيف من الديون، دون الإخلال بنوعية عملية المشاركة وبنتائج جهود البلدان في استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر.

4 - النتائج:

- توسيع هامش السلامة لضمان تحمل الديون؛
- تحرير المزيد من الموارد في وقت أبكر للتركيز المعزز على التخفيف من وطأة الفقر؛
- تعزيز الأثر على استئصال الفقر؛
- توسيع نطاق الأهلية إلى 41 بلدا تشملها مبادرة الديون؛
- زيادة التكاليف الإجمالية.

الملحق الثاني

ضم المتأخرات إلى صافي القيمة الحالية لتخفيف الديون

1 - وافق المجلس التنفيذي في الدورة الحادية والسبعين في ديسمبر/كانون الأول 2000 (الوثيقة EB 2000/71/R.12)،على المبدأ العام في السياسات الذي يقضي[1] بإدماج المتأخرات التي **تتجمع قبل نقطة اتخاذ القرار في الصندوق** في طريقة تخفيف الديون، بالنسبة للبلدان:

- التي أعلن عن استحقاقها لتخفيف الديون بمقتضى مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- التي عليها متأخرات للصندوق؛
- التي بذلت **جهودا واضحة** وملموسة لتسوية هذه الديون و/أو الالتزام بالخطة المتفق عليها لتسوية هذه المتأخرات، إن وجدت؛
- التي يقدر البنك الدولي/صندوق النقد الدولي أن قدرتها على خدمة الدين في الأجل القصير لا تكفي موضوعيا لخدمة الدين وتسوية المتأخرات.

2 - وهكذا ستكون مساهمة الصندوق في تخفيف الديون في مثل هذه الحالات القطرية، كما يلي:

- عند **نقطة اتخاذ القرار**: الضم الفوري للمتأخرات[2] إلى المبلغ الخاص بتخفيف الديون الذي سيقدمه الصندوق بصافي القيمة الحالية إلى البلد بمقتضى مبادرة ديون البلدان الفقيرة؛
- أثناء **الفترة المؤقتة**:

(أ) تظل الحكومة ملتزمة بخدمة ديونها طبقا للمعتاد[3]؛

---

(1) وتنطبق أيضا على الحالات المماثلة التي تستحق الاستفادة من مبادرة الديون، والتي ترد بها قائمة في التقرير الدوري الذي يرفعه الصندوق إلى المجلس التنفيذي عن المتأخرات.

(2) محسوبة "بالقيمة الحالية", طبقا لسياسة الصندوق بشأن حزم تسوية المتأخرات (أنظر الوثيقة GC 21/L.7). أما المتأخرات التي تزيد على قيمة تخفيف الديون التي تقدم بمقتضى مبادرة ديون البلدان الفقيرة، فستخضع للسياسات العادية في الصندوق الخاصة بتسوية المتأخرات. وينبغي ملاحظة أن المتأخرات التي تتجمع قبل النقطة الفاصلة للديون المستحقة لن تدرج في مجموع الديون التي سيتم تخفيفها. إذ أن ذلك من شأنه أن يضخم، دون داع، مجموع الديون الذي ستنطبق عليه مبادرة ديون البلدان الفقيرة.

(3) طبقا للمعتاد، فإن الصندوق يتوقع تسديد خدمة الدين بنسبة 100% أثناء الفترة المؤقتة. ومع ذلك، وبناء على تقدير البنك الدولي/صندوق النقد الدولي لقدرة أي بلد على خدمة ديونه أثناء تلك الفترة، يجوز للصندوق أن يطلب من المجلس التنفيذي التفكير في تخفيض المطلوب من خدمة الدين، بنسبة 50% مثلا، أو، كما هو الحال بالنسبة لغينيا-بيساو، بنسبة 0% أثناء الفترة المؤقتة.

الملحق الثاني

(ب) يقوم الصندوق أولا (وبناء على طلب الحكومة) بدعم الحكومة في إعداد وثيقة استراتيجية تخفيف وطـــأة الفقر فيها، ودعمها بعد ذلك في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر بمساعدة برنامجية، **تشمل إعادة التنشيط الفوري للحافظة القطرية**. وسوف يعتمد قيام الصندوق "بضم المتأخرات" ومجال تخفـــيف اشـــتراطات خدمـــة الدين أثناء الفترة المؤقتة اعتمادا مباشرا على نوعية التعاون بين الحكومة والصندوق في عملية وثيقة استراتيجية تخفيف وطأة الفقر؛

عند نقطة الإنجاز: 100% من تخفيف خدمة الدين إلى أن التوصل إلى الرقم المستهدف لتخفيف بصافي القيمة الحالية، وذلك بشرط نجاح الفترة المؤقتة.

موجز التزامات الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

		تاريخ انتهاء الدين المستحق	مجموع خدمة الدين المستحق (بوحدات حقوق السحب الخاصة)	نسبة الخصم (%)	صافي القيمة الحالية لخدمة الدين المستحقة (بوحدات حقوق السحب الخاصة)	النسبة المستهدفة بين الديون والصادرات بصافي القيمة الحالية (%)	النسبة المالية المستهدفة للديون (%)	المعامل المشترك لتخفيض الدين (%)	تخفيف الدين الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، بصافي القيمة الحالية (بوحدات السحب الخاصة)(1)	الفترة التقديرية لتخفيف الدين (بالسنين) بافتراض تخفيف خدمة الدين بنسبة 100% (2)	التكاليف الاسمية التقديرية الاجمالي (بوحدات السحب الخاصة)	ملاحظات (2)
1	بنين	98/12	33 005 137	5.25	15 081 277	150		31.3	4 720 440	7	6 243 875	(أ)
2	بوليفيا	98/12	32 610 471	5.25	18 754 998	150		35.0	6 564 249	6	7 827 077	(ب)
3	بوركينا فاسو	99/12	25 533 651	5.59	11 193 315	150		46.3	5 182 505	10	7 313 365	(جـ)
4	الكاميرون	99/6	12 846 476	4.87	8 359 948	150		26.9	2 248 826	2	2 713 892	(أ)
5	تشاد	00/12	9 904 885	6.09	3 889 415	150		30.0	1 668 825	6	1 582 526	(أ)
6	*كوت ديفوار (أصلي)*					*141*	*280.0*	*6.0*	*164 300*			(د)
7	غامبيا	99/12	15 557 570	5.59	6 710 439	150		27.2	1 825 239	5	2 398 477	(أ)
8	غينيا	99/12	38 582 884	5.59	16 169 224	150		31.6	5 109 475	6	6 922 062	(أ)
9	غينيا بيساو	99/12	7 772 895	5.59	3 598 230	150		85.4	3 072 889	16	4 429 182	(أ)
10	غيانا	98/12	2 943 793	5.25	2 401 076	150	250	63.3	1 519 881	5	1 771 957	(هـ)
11	هندوراس	99/12	16 317 725	5.59	7 482 666	110	250	17.8	1 331 915	3	1 527 814	(أ)
12	مدغشقر	99/12	37 995 676	5.59	16 318 466	150		39.5	6 445 794	8	9 125 069	(أ)
13	ملاوي	99/12	43 650 366	5.59	18 947 091	150		44.0	8 336 720	9	12 188 790	(أ)
14	مالي	98/12	40 757 521	5.25	18 430 543	150		37.0	6 819 301	8	9 303 306	(و)
15	موريتانيا	98/12	34 912 948	5.25	15 158 293	137	250	50.0	7 579 147	12	11 400 150	(أ)
16	موزامبيق	98/12	32 271 650	5.25	14 801 914	150		72.1	10 672 180	19	17 782 940	(ز)
17	نيكاراغوا	99/12	18 643 727	5.59	9 039 291	150		72.2	6 526 368	30	14 426 715	(أ)
18	النيجر	99/12	27 378 896	5.59	11 757 885	150		53.5	6 290 469	12	9 058 516	(أ)
19	رواندا	99/12	27 576 187	5.59	11 996 114	150		71.3	8 553 229	20	15 806 989	(أ)
20	ساو تومي وبرنيشيبي	99/12	5 834 891	5.59	2 458 402	150		83.0	2 040 474	29	4 490 135	(أ)
21	السينغال	98/12	29 603 818	5.25	12 079 036	133	250	19.3	2 331 254	4	3 073 121	(أ)
22	جمهورية تنزانيا المتحدة	99/6	49 530 777	4.87	22 121 593	150		54.0	11 945 660	13	17 932 401	(أ)
23	أوغندا	99/6	50 181 004	4.87	23 655 279	150		54.0	12 773 851	12	16 345 332	(ح)
24	زامبيا	99/12	51 021 226	5.59	21 931 826	150		62.6	13 729 323	16	23 535 754	(أ)
	المجموع		644 434 173		292 336 321				136 950 814		207 199 447	
	بالدولارات الأمريكية		*828 742 346*		*375 944 509*				*176 118 104*		*266 458 489*	
	سعر الصرف	1 حقوق سحب خاصة = 1.286 دولار أمريكي في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2001										

(1) هذه الأرقام هي تقديرات موافقة للغاية. وستعتمد التقارير الاسمية النهائية (والإطار الزمني) على ما يلي: توقيت نقطة الإنجاز، ونهج تسوية المتأخرات عند نقطة القرار وخلال الفترة الموقتة (إن وجدت)، ومقادير التخفيف من أعباء الديون المقدمة فعلا (إن وجدت)، وتطور التزامات خدمة الديون المقبلة للبلدان (عمليات صرف في ظل القروض المؤهلة والقروض الجديدة المحتملة، إن وجدت).

(2) أدرجت المقادير المقررة بموجب المبادرة الأصلية (إن وجدت) في المبلغ الذي جرت الموافقة عليه لتلبية متطلبات المبادرة المعززة أيضا.

(أ) المعززة

(ب) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 000 200 2 وحدة حقوق سحب خاصة)

(جـ) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 860 390 1 وحدة حقوق سحب خاصة لدى نقطة اتخاذ القرار مرتجعة 035 955 2 لدى استكمال اتخاذ القرار)

(د) المبادرة الأصلية

(هـ) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 000 630 وحدة حقوق سحب خاصة)

(و) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 575 1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(ز) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 870 741 7 وحدة حقوق سحب خاصة)

(ح) المعززة (أقرت في إطار المبادرة الأصلية: 000 160 4 وحدة حقوق سحب خاصة)